

رئيس نيجيريا يعلن منصة كيميائية مشتركة مع المغرب لإنتاج الأمونيا

التحول إلى أقطاب صناعية واستكمال خط أنابيب غاز

وعبر العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس النيجيري عن عزمهما المشترك على مواصلة المشاريع الاستراتيجية بين البلدين وإنجازها في أقرب الآجال، وعلى تسريع جهود اصطلاح مجموعة المكتب الشريف المغربية للفوسفات ببناء مصنع للأسمدة في نيجيريا.

ولكون نيجيريا بلدا مركزيا في عمق القارة الأفريقية، عمل المغرب على توثيق علاقاته الاستراتيجية معه بإعطاء الأولوية للاستثمار المتبادل والتعاون الاقتصادي الثنائي ومنها قطاع الأسمدة الذي سيستفيد منه قطاع الزراعة بنيجيريا.

وأكد محمد الطيار لـ "العرب"، أن شركة نيجيريا والمغرب هي رسالة إلى البلدان الأفريقية لتفعيل مشاريعها وعدم إبقائها حجرا على ورق لتحقيق نهضة كاملة للقارة الأفريقية.

ويعتبر قطاع الأسمدة مجالا هاما للتعاون بين المغرب ونيجيريا، وباعتباره مشروعاً تنموياً واقتصادياً سيساهم في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة دول غرب أفريقيا.

وأكد عدد من المسؤولين المغربية والنيجيريين أن المغرب باعتباره رائداً في صناعة الأسمدة ومصدراً أساسياً للفوسفات، سيساهم بخبرته في العمل على أن ينتج مصنع الأسمدة ما يقارب 750 ألف طن أمونيا ومليون طن أسمدة، وسيدأ العمل على الأرجح بحلول عام 2024.

والى جانب قطاع الأسمدة الإستراتيجي تمت بلورة خطة محكمة بين المغرب ونيجيريا لتحقيق مشروع خط الأنابيب منذ ديسمبر من العام 2016 خلال زيارة الملك محمد السادس، إلى أبوجا حيث التقى محمد بخاري، واطلقت دراسات الجدوى في مايو 2017.

أعلن الرئيس النيجيري محمد بخاري عن إطلاق منصة مشتركة للمواد الكيميائية الأساسية لإنتاج الأمونيا والأسمدة الصناعية مع المغرب من خلال استخدام احتياطات الغاز في البلاد، حيث يستهدف البلدان تعزيز التعاون لتوفير فرص العمل وتفعيل الاستثمارات لتحقيق التنمية الأفريقية، فضلاً عن استكمال مشروع خط أنابيب الغاز ما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة دول غرب أفريقيا.

مصانع خلط الأسمدة التي تم إحياؤها في إطار مبادرة الأسمدة النيجيرية.

وأشار الرئيس النيجيري إلى أن هذا المشروع سيمكّن من معالجة أزمة البطالة بين البلدين، عبر توفير فرص عمل وتنمية الاستثمارات التي تم تنفيذها على قاعدة التوازن بين المناطق الحضرية والريفية في نيجيريا.

قرر المغرب ونيجيريا مواصلة المشاريع الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين، ومن ضمنها إنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة في نيجيريا، كما جدد البلدان تعهدهما ببناء خط أنابيب غاز.

محمد بخاري
هذه الاتفاقية تجسد الشراكة الحقيقية بين البلدين الأفريقية

وأكد محمد الطيار الخبير المغربي في الدراسات الاستراتيجية والأمنية لـ "العرب"، أن "نيجيريا تعيش أزمات أمنية وإنسانية ونسبة سكانية مرتفعة تقدر بحوالي 190 مليون نسمة، كما تعاني من مخاطر مرتبطة بنقص الغذاء، حيث أن الطعام لا يكفي خاصة في شمال شرق نيجيريا، ويواجه حوالي تسعة ملايين الجوع ويعاني حوالي 300 ألف طفل من سوء التغذية حسب إحصائيات الأمم المتحدة".

محمد ماموني العلوي

الرباط - وقعت نيجيريا والمغرب اتفاقية لتطوير منصة للمواد الكيميائية الأساسية بقيمة 1.3 مليار دولار في نيجيريا والتي ستنتج الأمونيا والعديد من الأسمدة، باستخدام احتياطات الغاز في نيجيريا ما يدعم خطط تحولات البلدين إلى مركزين إقليميين للطاقة والأسمدة في العالم.

وأعلن الرئيس النيجيري محمد بخاري في تغريدة على حسابه بوقوع توقيع، أن بلاده والمغرب وقعا اتفاقية لتطوير منصة كيميائية أساسية، ستتركز على إنتاج الأمونيا والأسمدة في نيجيريا.

وستنتج المنصة العديد من الأسمدة والمواد الكيميائية على غرار الحامض الفوسفوري، وحامض الكبريت وأسمدة النيتروجين-الفوسفور والبوتاسيوم وثنائي فوسفات الأمونيوم، من خلال استخدام احتياطات الغاز في البلاد.

وأشاد الرئيس بخاري بالمشروع، مشدداً على أن "هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة هي مثال حقيقي على كيفية إنجاح أفاق التجارة والشراكة بين البلدان الأفريقية".

وسينتج المصنع الجديد عند اكتماله منشآت "إندروما" و"دانوت" للمواد الكيميائية الضرورية لتحولات الأمونيا وغيرها من المواد الخام الصناعية، بالإضافة إلى العشرات من

وأشار عبدالكبير إلى أن "تنسيق الحركة إيجابياً بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي الراهن في تونس تبعاً لتدابير ولاء كورونا المستجد".

وفي نوفمبر الماضي، تمت إعادة فتح التجارة عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا، بعد 8 أشهر من إغلاقها وتعثر عمليات التصدير بين البلدين بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلاً عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

وتعكس عودة النشاط في المدن الحدودية على باقي الأسواق التونسية الداخلية التي تتزود من السوق الرئيسية لمدينة بنقردان.

ويعتبر سوق الصرف الموازي في مدينة بنقردان أكبر سوق عملة مواز في تونس، حيث يقدر حجم التحويلات اليومية من العملة الصعبة إلى الخارج، انطلاقاً من مدينة بنقردان، بأكثر من مليوني دينار.

وقالت الولايات المتحدة هذا الأسبوع إن العقوبات على خط الأنابيب باتت احتمالاً واقعية. ويهدف المشروع، الذي تقوده غازبروم مع شركائها الغربيين، إلى توصيل الغاز الروسي إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق.

وتقول واشنطن إن خط الأنابيب سيزيد نفوذ موسكو الإقليمي على نحو خطير، وسيقادي خط الأنابيب المرور بأوكرانيا، مما يجرمها من إيرادات عبور مجزية في وقت تخوض فيه كيبف مواجهة مع موسكو.

ويأتي النزوح التدريجي في السنوات الأخيرة لشركات الطاقة الغربية الكبرى من تونس عقب تنامي الإحباط من عدم استقرار المناخ التنظيمي والسياسي في البلاد منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نضوب الاستثمارات.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية.

وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم تخطر رسمياً بان هذه الشركات ستبيع أصولها.

استئناف التجارة مع ليبيا ينعش الاقتصاد التونسي

مطالب بدعم منطقة التجارة الحرة بنقردان



فرصة لانتعاش سكان المناطق الحدودية

انعكست التسوية السياسية في ليبيا بشكل إيجابي على الحركة التجارية مع تونس عبر المعبر الحدودي رأس الجدير حيث تكثف تبادل السلع مما أنعش مصادر الرزق للآلاف من الأسر التي تعيش في المحافظات الحدودية في وقت تطلب فيه الأوساط الاقتصادية بدعم هذا الزخم بإعادة نشاط الخطوط الجوية التونسية إلى ليبيا، وفتح خطوط تمويل بين البنكين المركزيين وتعزيز شبكة النقل البحري وربط الموانئ.

كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي، كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010، تبلغ نحو 60 مليون دينار (21.93 مليون دولار) تونسي في الشهر.

وأكد وزير التجارة التونسي السابق محسن حسن، أن "ليبيا هي الشريك العربي الأول لتونس قبل 2011، ورقم المبادلات التجارية بينهما يبلغ 3.5 مليون دولار".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "ليبيا تمثل العمق الاستراتيجي لتونس باعتبار العلاقات الاقتصادية المتطورة، ومن المؤكد أن الصادرات التونسية ستستعيد مكانتها في الأسواق الليبية نظراً لقصر المسافة بينهما (في إشارة إلى الطريق السيارة تونس- بن قردان)".

وأشار عبدالكبير إلى أن "تنسيق الحركة إيجابياً بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي الراهن في تونس تبعاً لتدابير ولاء كورونا المستجد".

وفي نوفمبر الماضي، تمت إعادة فتح التجارة عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا، بعد 8 أشهر من إغلاقها وتعثر عمليات التصدير بين البلدين بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلاً عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

وتعكس عودة النشاط في المدن الحدودية على باقي الأسواق التونسية الداخلية التي تتزود من السوق الرئيسية لمدينة بنقردان.

ويعتبر سوق الصرف الموازي في مدينة بنقردان أكبر سوق عملة مواز في تونس، حيث يقدر حجم التحويلات اليومية من العملة الصعبة إلى الخارج، انطلاقاً من مدينة بنقردان، بأكثر من مليوني دينار.

وقالت الولايات المتحدة هذا الأسبوع إن العقوبات على خط الأنابيب باتت احتمالاً واقعية. ويهدف المشروع، الذي تقوده غازبروم مع شركائها الغربيين، إلى توصيل الغاز الروسي إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق.

وتقول واشنطن إن خط الأنابيب سيزيد نفوذ موسكو الإقليمي على نحو خطير، وسيقادي خط الأنابيب المرور بأوكرانيا، مما يجرمها من إيرادات عبور مجزية في وقت تخوض فيه كيبف مواجهة مع موسكو.

ويأتي النزوح التدريجي في السنوات الأخيرة لشركات الطاقة الغربية الكبرى من تونس عقب تنامي الإحباط من عدم استقرار المناخ التنظيمي والسياسي في البلاد منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نضوب الاستثمارات.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية.

وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم تخطر رسمياً بان هذه الشركات ستبيع أصولها.

انعكست التسوية السياسية في ليبيا بشكل إيجابي على الحركة التجارية مع تونس عبر المعبر الحدودي رأس الجدير حيث تكثف تبادل السلع مما أنعش مصادر الرزق للآلاف من الأسر التي تعيش في المحافظات الحدودية في وقت تطلب فيه الأوساط الاقتصادية بدعم هذا الزخم بإعادة نشاط الخطوط الجوية التونسية إلى ليبيا، وفتح خطوط تمويل بين البنكين المركزيين وتعزيز شبكة النقل البحري وربط الموانئ.

كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي، كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010، تبلغ نحو 60 مليون دينار (21.93 مليون دولار) تونسي في الشهر.

وأكد وزير التجارة التونسي السابق محسن حسن، أن "ليبيا هي الشريك العربي الأول لتونس قبل 2011، ورقم المبادلات التجارية بينهما يبلغ 3.5 مليون دولار".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "ليبيا تمثل العمق الاستراتيجي لتونس باعتبار العلاقات الاقتصادية المتطورة، ومن المؤكد أن الصادرات التونسية ستستعيد مكانتها في الأسواق الليبية نظراً لقصر المسافة بينهما (في إشارة إلى الطريق السيارة تونس- بن قردان)".

وأشار عبدالكبير إلى أن "تنسيق الحركة إيجابياً بالمقارنة مع الوضع الاقتصادي الراهن في تونس تبعاً لتدابير ولاء كورونا المستجد".

وفي نوفمبر الماضي، تمت إعادة فتح التجارة عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا، بعد 8 أشهر من إغلاقها وتعثر عمليات التصدير بين البلدين بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلاً عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

وتعكس عودة النشاط في المدن الحدودية على باقي الأسواق التونسية الداخلية التي تتزود من السوق الرئيسية لمدينة بنقردان.

ويعتبر سوق الصرف الموازي في مدينة بنقردان أكبر سوق عملة مواز في تونس، حيث يقدر حجم التحويلات اليومية من العملة الصعبة إلى الخارج، انطلاقاً من مدينة بنقردان، بأكثر من مليوني دينار.

وقالت الولايات المتحدة هذا الأسبوع إن العقوبات على خط الأنابيب باتت احتمالاً واقعية. ويهدف المشروع، الذي تقوده غازبروم مع شركائها الغربيين، إلى توصيل الغاز الروسي إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق.

وتقول واشنطن إن خط الأنابيب سيزيد نفوذ موسكو الإقليمي على نحو خطير، وسيقادي خط الأنابيب المرور بأوكرانيا، مما يجرمها من إيرادات عبور مجزية في وقت تخوض فيه كيبف مواجهة مع موسكو.

ويأتي النزوح التدريجي في السنوات الأخيرة لشركات الطاقة الغربية الكبرى من تونس عقب تنامي الإحباط من عدم استقرار المناخ التنظيمي والسياسي في البلاد منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نضوب الاستثمارات.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية.

وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم تخطر رسمياً بان هذه الشركات ستبيع أصولها.

خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - استعادت الحركة التجارية بالجنوب التونسي نشاطها، مع بروز بوادر استقرار سياسي وأمني في ليبيا مع تسلم الحكومة الجديدة مهامها، حيث سجلت محافظة بنقردان الحدودية نشاطاً تجارياً غير مسبوق تجلّى في حركة بؤوية في سوق الصرف الموازية التي تشكل على مساوئها مصدر رزق لشريحة كبيرة من الأسر.

وأكد رئيس المجلس البلدي بمدينة بنقردان فتحي الععباب عودة النشاط التجاري بين تونس وليبيا إلى مستويات عالية، قال "إنها لم تسجل منذ ثوراتي البلدين".

وأضاف الععباب في تصريحات صحافية "تعيش المدينة الحدودية وبقية مدن الجنوب على وقع المصالحة الليبية، ونسق تدفق السلع ما بين البلدين سريع ومتواتر".

وأشار إلى أنه تعبر يومياً ما بين 300 و400 شاحنة سلع من الجانب التونسي نحو السوق الليبية، معتبراً أن كل المؤشرات إيجابية وأنها تنبئ بعودة قوية للعلاقات التجارية بين البلدين في ظرف وجيز.

وقال الععباب "أثر نشاط التجارة سريعاً على سعر الصرف في المناطق الحدودية وذلك بتسجيل زيادة في الطلب على الدولار وأيضاً الدينار الليبي"، مضيفاً "يتم تداول الـ100 دينار تونسية مقابل 180 دينارا ليبية"، مرجحاً أن يتواصل النسق التصاعدي للطلب على العملة نتيجة الحاجة المؤكدة لتوريد السلع من ليبيا، خصوصاً السلع الإلكترونية التي تجد رواجاً كبيراً في تونس.

وتعد ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، كما

لندن - قالت مصادر بالقطاع النفطي إن رويال داتش شل وإيني الإيطالية تسعيان لبيع عمليتهما للنفط والغاز في تونس، في الوقت الذي يواجه فيه البلد الواقع في شمال أفريقيا صعوبات في استقطاب استثمارات جديدة عقب سنوات من عدم الاستقرار السياسي.

وقالت المصادر لرويترز إن شل عينت بنك الاستثمار روتشيلد أند كو لبيع أصولها التونسية، التي تشمل حقلين بحريين للغاز ومنتشة إنتاج برية اشترتها الشركة الإنجليزية الهولندية في إطار استحواذها على مجموعة بي جي بقيمة 53 مليار دولار في 2016.

لندن - قالت مصادر بالقطاع النفطي إن رويال داتش شل وإيني الإيطالية تسعيان لبيع عمليتهما للنفط والغاز في تونس، في الوقت الذي يواجه فيه البلد الواقع في شمال أفريقيا صعوبات في استقطاب استثمارات جديدة عقب سنوات من عدم الاستقرار السياسي.

وقالت المصادر لرويترز إن شل عينت بنك الاستثمار روتشيلد أند كو لبيع أصولها التونسية، التي تشمل حقلين بحريين للغاز ومنتشة إنتاج برية اشترتها الشركة الإنجليزية الهولندية في إطار استحواذها على مجموعة بي جي بقيمة 53 مليار دولار في 2016.

روسيا تعزز استثمار خط أنابيب نورد ستريم 2 بنهاية 2021

بوتين بشكل كبير في أوروبا وسط تصاعد التوترات بين موسكو والغرب. ودعا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى الامتناع عن فرض العقوبات، على أساس أن سياسة الطاقة الأوروبية تقررهما أوروبا. ويفترض أن يضاعف الأنبوب شحنات الغاز الروسي الطبيعي إلى ألمانيا.

فيكتور زوبكوف
العمل في نورد ستريم 2 اكتمل بنسبة تتراوح بين 90 و92 في المئة

ويبدو أن واشنطن وصلت متأخرة في إطار مساعيها لتقويض أي تقارب بين روسيا والأوروبيين بعد اقتراب موسكو من استكمال هذا الأنبوب.

وكانت روسيا تأمل في البدء بتشغيل أنبوب الغاز البحري الذي أنجز منه نحو 80 في المئة، نهاية 2019. ولكن ذلك اصطدم بعدد من الصعوبات في الحصول على تصاريح من الدنمارك. وصرح مسؤولون روس بأنهم يتوقعون أن يبدأ تشغيل الخط في 2020.

وتبلغ تكلفة المشروع نحو 9.5 مليار يورو، ما يُعادل الـ10.6 مليار دولار، ويقوم بتمويل نصف المبلغ عملاق الغاز الروسي غازبروم، والنصف الآخر يموله شركاؤه الأوروبيون وهم الألمانيتان فينتشرال ويونيبير والإنجليزية - الهولندية شل والفرنسية إينجي والنمساوية "اوم.إم.في".

ويعد الغاز الطبيعي الروسي، الذي يتميز بانخفاض التكلفة، أرخص من الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة بحوالي 30 في المئة، مما يجعل الموردين في وضعتين غير متكافئتين.

وهذا هو السبب المعلن الذي دفع إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى بذل قصارى جهدها لتقويض المشروع، ولكن ذلك لم يمنع حتى الآن روسيا من استكماله.

وترى واشنطن وبعض الدول الأوروبية، مثل أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق، أن أنبوب الغاز سيزيد من ارتهاق الأوروبيين بالغاز الروسي.

وقد تخسر أوكرانيا، المركز التقليدي للغاز، قدراً كبيراً من رسوم عبور الغاز لأراضيها في حال إتمام مشروع نورد ستريم 2.

وتدركت "تاس" أن فيكتور زوبكوف رئيس مجلس إدارة غازبروم قال إن العمل في نورد ستريم 2 اكتمل بالفعل بنسبة تتراوح بين 90 و92 في المئة.

ونقلت الوكالة عن زوبكوف قوله "العمل جارٍ بنشاط، لم يتبق سوى جزء ضئيل جداً بالطبع سيكتمل هذا العام، بالتاكيد. الوقت الضائع عار، لكن هذا ما حدث".

ويهدف المشروع الذي يربط بين روسيا وألمانيا، وهو جزء رئيسي من إستراتيجية موسكو للتصدير عبر شركتها العملاقة للطاقات غازبروم، إلى إيصال الغاز الروسي إلى أوروبا عبر بحر البلطيق.

وحذر المشروعون الأميركيون في وقت سابق من أن مشروع نورد ستريم 2 سيعود على روسيا بمليارات الدولارات، وسيزيد من نفوذ الرئيس فلاديمير

عمل متواصل لأياه للضغوط

موسكو - تعزز روسيا استثمار مشروع مد خط الأنابيب نورد ستريم 2 إلى ألمانيا بحلول نهاية العام الجاري رغم معارضة الولايات المتحدة في ظل مخاوف واشنطن من المشروع الذي سيجرم أوكرانيا من رسوم المرور السخية التي تحصل عليها وسيزيد نفوذ روسيا الاقتصادي والسياسي في أوروبا.

ونقلت وكالة أنباء "تاس" الجمعة عن رئيس مجلس إدارة شركة غازبروم الروسية المنتجة للغاز قوله إن "تشديد خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 الممتد إلى ألمانيا سيستكمل بنهاية العام الجاري على الرغم من معارضة الولايات المتحدة للمشروع".

وقالت الولايات المتحدة هذا الأسبوع إن العقوبات على خط الأنابيب باتت احتمالاً واقعية. ويهدف المشروع، الذي تقوده غازبروم مع شركائها الغربيين، إلى توصيل الغاز الروسي إلى ألمانيا تحت بحر البلطيق.

وتقول واشنطن إن خط الأنابيب سيزيد نفوذ موسكو الإقليمي على نحو خطير، وسيقادي خط الأنابيب المرور بأوكرانيا، مما يجرمها من إيرادات عبور مجزية في وقت تخوض فيه كيبف مواجهة مع موسكو.

ويأتي النزوح التدريجي في السنوات الأخيرة لشركات الطاقة الغربية الكبرى من تونس عقب تنامي الإحباط من عدم استقرار المناخ التنظيمي والسياسي في البلاد منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نضوب الاستثمارات.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية.

وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم تخطر رسمياً بان هذه الشركات ستبيع أصولها.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية.

وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم تخطر رسمياً بان هذه الشركات ستبيع أصولها.